مؤتمر القاهرة للسكان
من منظور
المذهب الاقتصادي الإسلامي

د. فاضل عباس الحسب

جامعة بغداد

د. قاسم هادي موسى

الجامعة التكنولوجية

Cairo Conference for population

From an Islamic commertial perspectives

Dr. Fadhal Abbas Al Hasib

Baghdad University

Dr. Kasim Hadi Muses

Technology University

ملخص البحث

من الملاحظ أن ما قرره مؤتمر القاهرة للسكان من خلال التقرير الصادر عنه، يلاحظ بوجه عام هو مالثوسية اكثر حداثة، علماً أن المالثوسية شاعت في العقود الثلاثة الاخيرة دعت إستخدام موانع الحمل والاجهاض في بعض المجتمعات، والتي دعت اليها في الوقت الحالي أن تكون هذه الاجراءات عالمياً.

لايجاد حلول لمشكلة اقتصادية بالاخذ عن وجهة نظر الفكر الاقتصادي الاسلامي متبعاً اجراءات عدة منها وقد دعت إليها ثوابت القرآن الكريم والسنة النبوية الى ان الموارد البشرية غي قابلة للحصر، وهناك تقصير في القدرة البشرية، والاسلام لا يقر بوجود مشكلة أقتصادية تطرحها النظريات المعاصرة، وقد عالج المؤتمر جانب الطلب والتي يمثل بالتضخم الركودي تتمثل من العودة الى اقتصاديات جانب العرض ومعالجة الازمة الاقتصادية في الدول الصناعية والاصرار على فرض النهج الاوربي او الغربي بصورة عامة، والتي فرضت على المسلمين أن يأخذوا المقررات عنهم للدفاع عن قيمتهم الروحية والثقافية ولذلك نرى أن نضع حلولاً لمشاكل اقتصادية من خلال اتباع منهج القرآن والسنة النبوية تهدف في مهمة الخلق الاساسية للبشر وللموارد المادية المسخرة إليه.

ABSTRACT

Cairo Conference for population Called For Malothesian in the world. Malthosia spread in the last years, and call for abortion and pregnancy slop in some societies, The united nation organization hold a conpereuce in cairo in 4-9 September 1994 under the title population and development .The conference discussed the increasmer in population in the world.

The conference put a scientific treatment for the subject of population increasment. It put an Islmic economic treatment for this subject ,and this is the subject which g discussed in this research.

اختيار الموضوع

لقد عقدت الأمم المتحدة في القاهرة للفترة ٤-٩ أيلول ١٩٩٤ بعنوان السكان والتنمية وقد كان الحضور مشهودا في الكم والكيف من ممثلي الدول وخبراء السكان والتنمية في الأمم المتحدة والجامعات العالمية ومؤسسات البحث العلمي المختصة وقد طرحت في المؤتمر أوراق وبحوث كثيره تناولت التنمية والسكان من جوانب متعددة وقد صدرت عن المؤتمرات قرارات وتوصيات تضمنت وجهات نظر المؤتمرين لمسائل السكان الخاصة والتنمية.

ان موضوع السكان والتنمية كان ولايزال وسيظل محورا أساسيا في جهود مفكري الاقتصاد والنظرية الاقتصادية لما له من أهمية مركزية حيث ان العلاقة بين السكان بين الطبيعة التي هي موضوع التنمية علاقة أساسية في العمليات الإنتاجية وفي عمارة الأرض وتطوير مواردها المادية وبالتالي تطوير حياة المجتمعات البشرية

وبسبب تضمن قرارات المؤتمر مقترحات عملية لمعالجة تزايد السكان وهذه المقترحات لها جوانبها العقائدية التي تهم الباحثين من مختلف مدارسهم الاقتصادية وتياراتها المختلفة.

وانطلاقا من الصفة العدوانية للكثير من هذه القرارات ضد الإسلام والأديان السماوية الموحدة الأخرى ارتئيا الباحثان طرح وجهه نظرهما من منظور المذهب الاقتصادي الإسلامي لهذا الموضوع الخطير املين ان تكون وجهه نظرهما محط انظار الباحثين الإسلاميين بشكل خاص خدمة لديننا الحنيف وارضاء لله وطمعا في الثواب في الدنيا والأخرة.

فرضيه البحث

ان اطروحات ومقررات المؤتمر لا تتعدى المالثوسية في ثوب جديد معاصر يواءم مع تطور الفكر الليبرالي إضافة لكونهما معادية للدين الإسلامي الحنيف والاديان السماوية الموحدة الأخرى.

حدود البحث

لا يخفى على الخبير المتخصص في السكان والتنمية ان مناقشه موضوع مثل هذا يتطلب التطرق الى الكثير من الآراء والمساجلات النظرية في مجال المشكلة الاقتصادية وغيرها من المسائل التي لها علاقة بالسكان والتنمية.

لذلك ولغرض المحافظة على تسلسل منطق داخلي للبحث متسق مع فرضيته سيعمل الباحثان على مناقشة مقررات المؤتمر من زاوية الفكر الاقتصادي والجانب العقائدي من ملاحظة انهما سيتطرقان الى مناقشة الجوانب والابعاد التي لها علاقة مباشرة بالموضوع وان المسائل التي قد تكون لها علاقة بالموضوع ولكنها ليست مباشرة فان الباحثان يعدانها موضعا خارجه عن نطاق البحث

المنهجية

ان منهجية البحث هي استقرائية واستنباطية في ان واحد حيث ستكون معطيات المؤتمر المتجسدة في قراراته وتوصياته موضوعا للفحص والاختبار في الوقت ذاته فان الباحثان قد يلجان الى استنباط الكثير من مواضيع الفكر الاقتصادي والنظرية الاقتصادية لغرض تبيان وجهة نظرهما في القضايا والمسائل ذات العلاقة بفرضية البحث وضمن حدوده وبهدف جعل المساجلة مع منظمي المؤتمر أكثر وضوحاً.

نستعرض اهم فقرات التقرير الصادر عن المؤتمر المأخذ عليها من وجهه نظر الإسلام وكما يلي:

أولا- الفقرة (١-١١) ص١١.

«ولابد ان تكثيف الجهود في السنوات الخمس والعشرين القادمة في مجموعه من الأنشطة السكانية والإنمائية على ان تظل في الاعتبار المساهمة الحاسمة التي سيقدمها التثبيت المبكر لسكان العالم لإنجاز التنمية المستدامة وبرنامج العمل الراهن ويتصدى لكل هاته القضايا بل واكثر منها في اطار شامل ومتكامل يقصد به تحسين نوعية الحياة لسكان العالم الحاليين ولأجيالهم المقبلة والتوصيات بالعمل مصوغة بروح التوافق والتعاون الدولي مع التسليم بان صياغة وتنفيذ السياسات المتصلة بالسكان هما مسؤولية كل بلد ويجب ان تأخذ في اعتبارها تنوع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في كل بلد مع الاحترام التام لمختلف القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية والمعتقدات الفلسفية لكل شعب فضلا عن المسؤوليات المشتركة وان لم تكن متباينة لشعوب العالم اجمع إزاء مستقبل واحد».

ترى ما هو المقصود بهذه الدعوة؟ هل هو فرض سياسة الحد من نمو السكان على الدول النامية واذا كان الامر كذلك فهل المؤتمر ككل يبحث مساله الدول النامية كونها المشكلة الأساسية في تنمية المجتمع البشري وهذا يدل على ان المؤتمر يفترض او ينطلق من أيدلوجية معينة في معالجة القضايا المطروحة فضلا عن ان فرض سياسة الحد من نمو السكان على الدول النامية يتقاطع مع مفهوم السيادة الوطنية التي تنادي به الدول المهيمنة في العالم.

ثانيا- المبدأ (١-٢-٣) ص١٣.

١. «يولد احرار ومتساوين في الكرامة والحقوق ولكل انسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في الإعلان العالمي لحقوق الانسان دونما تميز من أي نوع مثل التميز بسبب العنصر او اللون او الجنس او اللغة او الدين او الراي سياسيا او غير سياسي او الأصل

الوطني او الاجتماعي او الثروة او المولد او أي وضع اخر ولكل انسان الحق في الحياة الحرية والأمان على شخصه».

٢. «يقع البشر في صميم الاتهامات المتعلقة بالتنمية المستدام ويحق لهم التمتع بحياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة والناس هم اهم وأقيم مورد لأي امة وعلى البلدان ان تضمن اتاحة الفرصة لكل الافراد لكي يستفيدوا الى اقصى حد من امكاناتهم ولهم الحق في مستوى معيشي لائق لأنفسهم واسرهم بما في ذلك ما يكفي من الغذاء والكساء والإسكان والمرافق الصحية».

٣. «الحق في التنمية حق عالمي وغير قابل للتصرف وجزء لا يتجزأ من حقوق الانسان الأساسي والانسان هو الموضوع الرئيس للتنمية وفي حين ان التنمية تيسر التمتع بجميع حقوق الانسان فان انعدام التنمية لا يجوز اتخاذه ذريعة لتبرير الانتقاص من حقوق الانسان المعترف بها دوليا ولابد من تحقيق التنمية حتى يمكن ان تلبي بأنصاف الحاجات السكانية والإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة».

ان وجود هذه الفقرات في التقرير تبدو جسما غريبا عنة اذ انها تتعارض مع اتجاهه العام مما يدل على ان القائمين على صياغ المقررات وهم على الاغلب من الدول المتقدمة صناعيا ولو انهم حققوا أهدافهم بإباحة الإجهاض وفي تصريف الطاقة الجنسية لدى البشر في مجالات واوجه لم تخلق لها أصلا فانهم اما ينطلقون بذلك بدافع الاضرار او من دوافع ترضية دول العالم الثالث وبذلك فانة كانوا مضطرين أحيانا (للتوفيقية) مما جعل وجود مثل هذه الفقرات لا تخرج عن الدعاية والاعلام والشعارات التي لا اهمية لها.

ثالثا- (مبدا ٤٠) ص١٤:

«ان تعزيز المساواة والنصاف بين الجنسين وتمكين و المرأة والقضاء على العنف ضد المراءة بجميع أشكاله وكفالة قدره المرأة على السيطرة على خصوبتها امو تمثل حجر الزاوية في البرامج المتصلة بالسكان والتنمية وحقوق الانسان الخاصة بالمرأة والطفلة وهي جزء من حقوق الانسان العالمية غير قابلة للتصرف ولا للفصل ولا للتجزئة واشتراك المرأة اشتراكا كاملا وعلى قدم المساواة في الحياة المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي وإزالة جميع اشكال التمييز على أساس الجنس هما هدفان من الأهداف التي تحظى بالأولوية لدى المجتمع الدولي:

ان الرجال قوامون على النساء طبقا للآية الكريمة ﴿ ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٍ ﴾ وان المساواة هي في التكليف وتأدية العبادات فقط وليس في الواجبات والحقوق بصورة مطلقة وان الاطلاق في المساواة يعني عدم الاخذ بنظر الاعتبار الاختلافات البيولوجية بين الرجل والمرأة وهذا عمل غير موضوعي وان هذا الموقف الإسلامي أي (القيمومة) ولا تعني القسرية اطلاقا تجاه المرأة بل على العكس فان ذلك يعني حمايتها ورعايتها ووضعها في الاعمال المناسبة لكيانها الجسمي وللوظائف البيولوجية التي منحها الله سبحانه وتعالى.

رابعا- (البدا ٨) ص١٤:

«لكل انسان الحق في التمتع بأعلى المستويات الممكنة في الصحة البدنية والعقلية وعلى الدول ان تتخذ كل التدابير المناسبة لكي تكفل – على أساس المساواة بين الرجل والمرأة – حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية بما فيها الخدمات المتعلقة بالرعاية الصحية والانجابية التي تنظيم الاسرة والصحة الجنسية وينبغي ان توفر برامج الرعاية الصحية والانجابية أوسع دائرة من الخدمات دون أي شكل من اشكال القسر ولكل الأزواج والافراد حق أساسي في ان يقرروا بحرية ومسؤولية عدد أطفالهم والتباعد بينهم وان يحصلوا على المعلومات والتثقيف والوسائل لبلوغ ذلك» ان ادخال مفهوم الصحة الجنسية قد يفسر المختصون بانة الرعاية للمرأة ولكنة في حقيقة الامر تعدى ذلك متناولا جوانب مجتمعة ولا اكتفي التقرير بالرعاية الصحية الإنجابية فالهدف منة اباحة الحياة الجنسية بشكلها الغريزي المنفلت نجد هنا الموضوع محسوما اذ في ذلك تناقض مع الشريعة الإسلامية والطبيعة الإنسانية وقيمها ومثلها العامة فالدعوة للتحلل الخلقي تعني في الحقيقة تجريد الانسان من إنسانيته وانزاله الى مرتبة الحيوانات وبالتالي فان تصرفاته ستكون غرائزية لاتحد منه شرائع ولا ضوابط دينية او اجتماعية او عقائدية بصرف النظر عن الانتماء الديني القومي.

خامسا- الفقرة (٤-١) ص٢٤:

«ان تمكين المرأة واستقلالها وتحسين مركزها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والصحي هو هدف بالغ الأهمية بحد ذاته وهو فضلا عن ذلك امر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة وتشارك المرأة الرجل في ذلك والمشاركة الكاملة بينهما امر مطلوب على صعيد الإنتاج والانجاب بما في ذلك تقاسم المسؤوليات المتعلقة برعاية الطفل وتربيته والحفاظ على الاسرة ومعيشتها وفي جميع انحاء العالم تواجه المرأة اخطارا تهدد حياتها وصحتها ورفاهها نتيجة للأفراط في ارهاقها في أعباء العمل ولافتقارها الى السلطة والنفوذ في معظم مناطق العالم تتلقى المرأة من تعليم النظامي اقل مما

يتلقاه الرجل وفي الوقت نفسة كثيرا ما لا يعترف بما تتمتع به المرأة من المعارف والقدرات واليات التحمل وعلاقات السلطة التي تعيق تحقيق المرأة لحياة سليمة ورضية تعمل على العديد من المستويات في المجتمع وعلى المستوى الشخصي جدا والمستوى العام الواسع وتحقيق التغير يتطلب ارتقاء المستوى الشخصي جدا الى المستوى العام الواسع وتحقيق التغير يتطلب اتخاذ إجراءات على صعيدي السياسات والبرامج التي يكون من شأنه تحسين إمكانية الوصول المرأة الى وسائل تامين الرزق والموارد الاقتصادية والتخفيف من دون مشاركتها في الحياة العامة ورفع مستوى الوعي الاجتماعي من خلال برامج فعالة للتثقيف والاتصال الجماهيري وعلاوة على ذلك فان تحسين مركز المرأة يعزز أيضا قدرتها على صنع القرار على جميع المستويات في مجالات الحياه كلها وخاصة في مجال الجنس والانجاب وهذا بدوره امر أساسي لنجاح البرامج السكانية على المدى الطويل وتظهر التجربة ان البرامج السكانية والتنمية تكتسب اقصى قدر من الفعاليات عندما تكون مقترنة باتخاذ تدبير لتحسين مركز المرأة».

ولدينا الملاحظات الاتية حول هذا الموضوع:

١. ان استقلال المرأة مفهوم غير محدود فالمرأة جزء من اسره وان هذه الأسرة يجب ان تكون ذات علاقة متكافئة ومتضامنة فيما بينها لمجابهه شؤون الحياة والاستقلال يتعارض مع التكليف الشرعي الذي يدعو الى التكافل والتضامن.
٢. ان مفهوم المشاركة الكاملة على صعيدي الإنتاج والانجاب امر مبهم أيضا فالرجل مطلوب منه ان يوفر الحاجات المادية للأسرة والمرأة مطلوب منها ان تؤدي بشكل رئيس دورها في تربية الأطفال ومفهوم المشاركة هذا يعني تشابك وخلط المسؤوليات التي حدده الشارع الإسلامي على أساس المؤهلات الفردية لكل من المرأة والرجل.
٣. اما الدعوة لحصول المرأة على حقوقها السياسية او مشاركتها في تحمل المسؤوليات في المجتمع فهو يتفق مع العقيدة العربية الإسلامية التي تدعو الى تحمل المسؤولية في إدارة شؤون الحياة للرجل والمرأة على حد سواء لذلك نرى صيغ المخاطبة في القران الكريم تذكر الرجل والمرأة والمسلم والمسلمة والمؤمن والمؤمنة ...الخ وهذا تأكيد ان الدعوى لتحمل المسؤولية الاجتماعية في المجتمع العربي الإسلامي قضية متاحة للمرأة بحسب مؤهلاتها ولا يمنع من كونها امرأة.

سادسا- (الفقرة ٣أ) ص٢٥:

«تحقيق المساواة والانصاف بناء على المشاركة المتوافقة بين الرجل والمرأة وتمكين المرأة من تحقيق كامل مكانتها».

المجتمع البشري ملزم بان يأخذ بنظر الاعتبار الفوارق البيولوجية بينم تكون جسم الرجل والمرأة فالمرأة لها على شبيل المثال فتره للحمل والولادة اذ ان عدم اخذ ذلك بنظر الاعتبار في التعامل مع الأشياء يعني استهلاك المرأة وبالتالي ان هذا التصرف يدل على عدم مراعاة طبيعة خلقها وهذا المر لا يقره المنطق علاوة على تعارفه مع الاتجاهات الدينية المختلفة ان الدين الإسلامي قد اخذ هذه الحقيقة بنظر الاعتبار ويخفف على المرأة بعض الحالات الخاصة وبذلك يكون قد صان هذا المخلوق من التعرض للأخطار والمتاعب الصحية التي تؤثر بشكل مباشر في خاصيتها بالإنجاب.

سابعا-(الفقرة٤-٢٤) ص٢٩:

«ان احداث التغيرات في معارف ومواقف وسلوك كل من النساء والرجال شرط ضروري لتحقيق المشاركة القائمة على الوئام بين الرجل والمرأة ويضطلع الرجل بدور رئيسي في تحقيق المساواة لان الرجل في معظم المجتمعات يمارس سلطة راجحه في جميع جوانب الحياه تقريبا ابتداء من اتخاذ القرارات الشخصية بشان حجم اسرته وانتهاء بالقرارات التي تتخذ على جميع مستويات الحكومة فيما يتعلق بالسياسة العامة والقرارات البرامجية لذلك فان من الأساسي تحسين الاتصال بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بقضايا الحياه الجنسية والصحة الإنجابية وتحسين فهم كل منهما للمسؤوليات المشتركة بينهما حتى يصبح الرجل والمرأة شريكين متكافئين في الحياه العامة والخاصة ».

جاءت هذه الفقرة بعض جوانب الغموض اذ انها تعني ضمنا ان هناك سلوكا ونمطا معينين من العلاقة سائدين حاليا ومعترف بهما لم تحددها بوضوح ولكنها تطالب بتغيرهما من دون ذكر سبب هذا التغيير ومع ذلك فان هذه الدعوة تتعارض كليا مع الشرائع السماوية عامة وبخاصة الإسلام لان الدعوى في التكليف والتحميل الأعباء مسالة تعود الى الأفضلية النسبية في المكانة للرجل لذلك فتغير هذه العلاقة لم يراع المبررات التي اكدت هذه الأفضلية ومنها ما يتعلق بطبيعة تكوين الرجل والمرآة ودورهما استنادا الى مؤهلاتهما الجسدية.

ثامنا-(الفقرة ج) ص٣٦:

«تشجيع الأطفال والمراهقين والشباب وخاصة الشابات على مواصلة تعليمهم بغية تهيئتهم لحياه أفضل وزيادة امكاناتهم البشرية للمساعدة في الحيلولة دون حدوث الزيجات المبكرة وحالات الحمل التي تنطوي على مخاطر كبيره ولتخفيض ما يربط بذلك من معدلات الوفيات والاعتلال» التعلم لا يمكن ان يقترن بعمر معين كما ذكرنا سابقا والفرد مكلف بطلب العلم مازال على قيد الحياة

ولكن هناك ظروفا مثلى لتلقي المعرفة والعلم وهذا ما لم تراعه هذه الفقرة. فطلب العلم لا يتعارض مع الزواج. بل ان الزواج قد يوفر الأجواء الملائمة لتلقي العلم. ولهذا فتأخير الزواج لا يوفر الأجواء الإيجابية للعلم بشكل مطلق. اما تأخير حالات الحمل فهي حالة غير مرغوب فيها في الإسلام فالهدف الأساسي من الزواج هو الانجاب وتكوين اسرة من وجهة نظر الشريعة.

تاسعا- الفقرة(ب) (ص٤٤) :

«تيسير ودعم القرارات الطوعية فيما يتعلق بالحمل وأساليب تنظيم الاسرة التي يقع عليها اختيارهم وكذلك الأساليب الأخرى التي يختارونها لتنظيم الخصوبة والتي لا تتعارض مع القوانين وتوفر المعلومات والتثقيف والوسائل اللازمة لذلك».

ان تنظيم الاسرة يعني منع الحمل واباحة كل الأساليب في منع الحمل وهذا يعني قتل النفس التي حرم الله قتلها كما ذكرنا سابقا لذلك فالتحفظ على هذه الفقرة يمكن في اباحة كل الأساليب في منع الحمل في حين ان هذه العملية يجب ان تتم في الحالات الطبية الاضطرارية فقط وان القرار المسؤول يجب ان يتم قبل الحمل وليس بعده.

عاشرا: الفقرة (٧-٨) ص٢٤ :

«ويجب وضع برامج مبتكرة لإيصال المعلومات والمشورة والخدمات المتصلة بالصحة الإنجابية للمراهقين والرجال الراشدين. ويجب ان تؤدي هذه البرامج الى تثقيف الرجال وتمكينهم من الاشتراك بقدر أكبر من المساواة في تنظيم الاسرة وفي المسؤوليات المتصلة بالأعمال المنزلية وبتربية الأطفال وان يقبلوا بالمسؤولية الكبرى عن الوقاية من الامراض المنقولة بالاتصال الجنسي. يجب ان تصل هذه البرامج الى الرجال في أماكن عملهم، وفي بيوتهم، وحيث يجتمعون بغرض الترويح وينبغي ايضا الوصول الى الصبية والمراهقين بدعم وارشاد من ابائهم ، وبما يتماشى مع اتفاقية حقوق الطفل، عن طريق المدارس ومنظمات الشباب وحيثما يجتمعون، كذلك ينبغي ترويج الاساليب الطوعية والمناسبة التي يستخدمها الذكور لمنع الحمل، فضلا عن الوقاية من الامراض المنقولة بالاتصال الجنسي بما فيها الايدز وتيسير مناولها مع توفير القدر الكافي من المعلومات والمشورة، ان ايصال المعلومات والمتعلقة بالجنس الى المراهقين يعني اطلاعهم على المعلومات والتصرفات قد لا تناسبهم في هذه الفترة الحرجة من اعمارهم . ففترة المراهقة فترة خاصه في حياة الفرد وزيادة عوامل الاثارة فيها كالمعلومات بالحياة الجنسية قد يساعد او بل قد يزيد عن احتمالات الانحراف لذلك فالأسلم للفرد تثقيفه على تجاوزها عن طريق العفة والاخلاق والوازع الديني وليس بتقديم معلومات قد تكون خطرة بحكم السن. والقدرة الضعيفة على انتقاء الاصلح منها.

ولذلك فجعل المعلومات الجنسية في تناول الفرد وفي كل المواقع يعني ترجيح احـر الاهتمامـات الاخرى وهو الجنس ، لذلك فالحديث بنطاق مقبول عن الجنس هو افضل اسلوب لتقليـل حـالات الانحراف وكذلك بإيجاد و توسيع المجالات التي يمكن ان تشغل المرأة والشباب على العموم فضلاً عن التربية الدينية الملتزمة ويمكن ان يكون المجال الرياضي والفني والمجـالات الاخـرى فـي طبيعتها تضاد مع اطلاق الغرائز.

حادي عشر- (الفقرة ٧-٩) ص ٤٥:

وينبغي للحكومات ان تشجع على توفير قدر أكبر من مشاركة المجتمعات المحليـة فـي الخدمات الرعاية الصحية الانجابية عن طريق تحقيق اللامركزية في ادارة برامج الصحة العامـة وعن طريق تكوين هيئات مشتركة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والجهات الخاصـة التـي تقدم الرعاية الصحية. وينبغي تشجيع جميع أنواع المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك الجماعات النسائية المحلية والنقابات والتعاونيات وبرامج الشباب والجماعات الدينية، علـى المشـاركة فـي تحسين الصحة الإنجابية».

ان إشاعة ثقافة تتعلق بالجنس والصحة الإنجابية يجب ان تخضع لتوجيه مركزي موحـد وإطلاق اللامركزية في هذا لجانب عمل خطر لأنه قد يقود الى اهداف وغايات متناقضة لهذا فـان وجدت خصائص مختلفة للمجتمع المحلي كما حددتها الفقرة المذكورة انفا فيجب ان تراعي ضـمن الخط المركزي الموحد وليس جعلها هي الأساس في تبني المعالجة في هذا الجانب. اذ ان اشـراك المنظمات غير الحكومية وجهات خاصة كما تقترح هذه الفقرة هي إشاعة الاباحة المنوه عنها سابقا وجعلها تقليدا اجتماعيا ثابتا يشارك فيه الجميع.

ان هذه المعالجات ان طبقت في المجتمع الإسلامي فان ذلك يعني التخلي نهائيا عن الدين والقيم والعادات الأخلاقي التي هي عماد بناء المجتمع وقارئه.

ثاني عشر- (الفقر ٧-١٠) ص٦٤:

«وينبغي للمجتمع الدولي ان ينظر، إذا ما طلب منه ودون الاضرار بالدعم الدولي المقـدم للبرامج في البلدان النامية في توفير الاحتياجات من التـدريب والمسـاعدة التقنيـة والاحتياجـات القصيرة الاجل من وسائل منع الحمل واحتياجات البلدان التي تمر بمرحلة انتقـال مـن الاقتصـاد المخطط مركزيا الى اقتصاد السوق، حيث تكون الصحة الإنجابية سيئة بل واخذة في التدهور فـي بعض الاحالات. وفي الوقت ذاته يجب على هذه البلدان ان تقوم بنفسـها بإعطـاء أولويـة اكبـر لخدمات الصحة الإنجابية. بما في ذلك توفير مجموعة شاملة من وسائل منع الحمل، كـان يجـب

عليها ان تتصدى للاعتماد في الوقت الحاضر على الإجهاض في تنظيم الخصوبة وذلك بأن تقوم على أساس عاجل بتلبية حاجة المرأة في تلك البلدان الى المزيد من المعلومات والخيارات».

ان الدعوة او الطلب من المجتمع الدولي في ابداء المساعدات بمسائل تنظيم الاسرة وتحديد النسل يعني ضمنا توحيد الإجراءات او توحيد الخطوات الواجب اتخاذها وهذا يتقاطع مع الاتجاهات والمعتقدات الدينية لبعض المجتمعات وان هذه الدعوة تعني سيادة نمط واحد على اجراء تحديد النسل وبالتالي فان هذه الدعوة تغدو امتدادا لمفهوم العولمة التي يحاول الفكر الغربي من خلالها فرض سيطرته وثقافته ونمط معيشته على العالم وبالتحديد الدول النامية. أي ان الغرض من هذه الدعوة هو التدخل في نمو السكان وجعله يتلاءم او يتفق مع تصورات الغرب او بمعنى اخر إشاعة الذات الاوربية على المجتمعات الأخرى.

ثالث عشر- (الفقرة أ) ص٤٧:

«مساعدة الأزواج والافراد في تحقيق أهدافهم الإنجابية في إطار يساعد على توفير الصحة المثلى والتحلي بالمسؤولية ورفاه الاسرة، واحترام كرامة جميع الأشخاص وحقهم في اختيار عدد أطفالهم والمباعدة بين والولادات وتوقيت إنجاب الأطفال».

ان ابداء المساعدة للأزواج وكذلك الافراد يعني ضمنا الاعتراف بحالات الشذوذ وتأطيرها بالشرعة. ولهذا فأن هذه الدعوة تبارك وتوفر الظروف التي تجعل الانحراف قضية طبيعية وهذا ابتعاد او تقاطع مع كل القيم الأخلاقية للمجتمعات وكان في مقدمتها المجتمع الإسلامي. ان العودة الى عهود الانحراف التي هاجمها القران الكريم بقوة قتل الرجولة في الرجال وبالتالي ابعد ما تكون عن الإنتاج والانشغال به.

رابع عشر- (الفقرة ٧-٣٤) ص٥٢:

«توجد صلات وثيقة بين الحياة الجنسية للبشر والعلاقات بين الجنسين وهما يؤثران معا في قدرة الرجال والنساء على تحقيق الصحة الجنسية والحاظ عليها والتحكم في حياتهم الإنجابية. وعلاقات المساوات بين الرجال والنساء في مسألتي العلاقات الجنسية والانجاب بما في ذلك الاحترام الكامل للسلامة المادية للجسم البشري. وتتطلب الاحترام المتبادل والاستعداد لتحمل المسؤولية عن نتائج السلوك الجنسي فالسلوك الجنسي المسؤول والاحساسية والانصاف في العلاقات بين الجنسين، ولاسيما عندما تغرس خلال سنوات تكون الشخصية، وتعزز وتشجع المشاركة بين الرجل والمرأة على اساس الاحترام والانسجام».

ان هذه دعوة واضحة في اباحة العلاقات الجنسية بين الشباب قبل الزواج وهذا كما ذكرناه مسبقاً يشجع الطبيعة الغرائزية لدى البشر فقط وبالتالي تعني التخلي عن انسانيتهم وتحويل اهتماماتهم من جوانب حياتية الى جوانب واهية ضارة.

خامس عشر- (الفقرة ٧ – ٣٦) ص ٥٣:

أ) تشجيع التطوير المناسب للحياة الجنسية المسؤولة بما يسمح بوجود علاقات المساواة والاحترام المتبادل بين الجنسين، ويسهم في تحسين نوعية حياة الافراد».

ب) ضمان حصول النساء والرجال على ما يلزم من المعلومات والتثقيف والخدمات لبلوغ صحة جنسية جيدة وممارسة حقوقهم ومسؤولياتهم الانجابية. تمثل الحياة الجنسية جزءا صغيرا من جزء أكبر منه الا وهي حياة الفرد فلو وضعنا هذه العلاقة ضمن المهمة الاكبر للإنسان في الارض لوجدناها تأخذ حيزا ضيقا وتوجيه الاهتمام او جعل حياة الانسان تدور حول هذا المحور الصغير يعني الابتعاد عن المهمة الاساسية للفرد.

سادس عشر: (الفقرة ١١-٨) ص ٨٤:

وينبغي للبلدان ان تتخذ خطوات ايجابية للإبقاء على البنات والمراهقات في المدارس وعن طريق بناء المزيد من المدارس المجمعية، وتدريب المعلمين كي يصبحوا ارهف حساً ازاء اختلافات الجنسين وتقديم المنح او حيث يقتضي الامر حوافز اخرى مناسبة ، وارهاف حس الابوين ازاء قيمة تعليم الفتيات بهدف سد الفجوة بين الجنسين في التعليم في المراحل الابتدائية والثانوية بحلول عام ٢٠٠٥ وينبغي للبلدان ايضاً ان تستكمل هذه الجهود باستغلال فرص التعليم غير النظامي استغلالاً تاماً و ينبغي تمكين المراهقات الحوامل في مواصلة تعليمهن».

ان الاختلاط في المدارس الثانوية هي عملية تحتاج الى دراسة معقدة وتطور اجتماعي معين. لأنه قد يوفر عوامل الانحراف في حالة عدم ارسائه بالشكل الصحيح وبالتالي امكانية حدوث تصرفات مرفوضة. لذلك فان هذه الفقرة فيها حقيقتان اولها الاختلاط في سن المراهقة وهو من المسائل ذات المحاذير المعروفة المجتمع الاسلامي. و الثانية هي عملية تعليم البنات وهي عملية مرفوضة في الاسلام، لان الفرد عليه ان يتعلم سواء كان ذكر ام انثى، مسالة تدريب المعلمين كي

يصبحوا ارهف حساً ازاء اختلافات الجنسين فيجب ان تتم عن طريق التأكيد على اهمية التثقيف الجنسي واهميته ضمن الضوابط الشرعية.

ملاحظات عامه عن مجمل التقرير

ونلخص ما تقدم الى ان تقرير السكان الصادر عن مؤتمر القاهرة بوجه عام هو مالثوسية أكثر حداثة. فاذا كانت المالثوسية الجديدة التي شاعت في العقود الثلاثة الاخيرة قد دعت الى استخدام موانع الحمل والاجهاض في بعض المجتمعات فأنها تريد الان ان تكون هذه الاجراءات عالمية.

واذا افترضنا ان المنظرين في هذا المجال في وضع ايدلوجيا يدعو الى الاباحية في العالم النامي بالذات فان الاباحية تؤدي الى هدر لحرمة الانسان ما يجعله غير مؤهل اصلاً للدفاع عن كرامته ومقدساته، فاذا افترضنا ان ذلك ليس الهدف وان المنظرين هم في صدد حل مشكلة اقتصادية بالأخذ من وجهة نظر الفكر الاقتصادي الاسلامي يمكا ايجازه بالنقاط التالية:

١. لقد اكدت ثوابت القران الكريم والسنة النبوية ان الموارد البشرية غير قابلة للحصر كما ان كل شيء قد خلق بقدر فالمسألة اذاً لا وجود للندرة في الموارد وانما هنالك تقصير في القدرة للبشر المستخلف ذاته اذ ان الانسان مكلف تكليفاً شرعياً كما ذكرنا سابقاً وانه قادر على للتعامل مع الطبيعة بشكل فاعل مستخدماً مواردها الممنوحة له من قبل الخالق. فالإسلام اذاً لا يقر بوجود مشكلة اقتصادية كما تطرحها النظريات المعاصرة.
٢. ان المعالجة التي جاء بها مؤتمر القاهرة عالجت جانب الطلب والتي تمثل معطيات المدرسة الكنزية التي تثبت تقاعسها بعد السبعينات من خلال عجزها عن تلبية مستلزمات ما يسمى بالتضخم الركودي وحسم مشكلته والدعوة الان تتمثل في العودة الى اقتصاديات جانب العرض . ولان المعالجة الازمة الاقتصادية في الدول الصناعية باستخدام ادوات التحليل الكنزية لم تقدم المعالجات المطلوبة.
٣. ان اغفال مؤتمر القاهرة عن هذه الحقيقة معناها الاستمرار في المالوثوسية بشكل أكثر حدة وتحميل نتاجها الاجتماعية على العالم النامي لحل مشاكل العالم المتقدم صناعياً.
٤. ان حصيلة كل ذلك تعني الاصرار على فرض النهج الاوربي او الغربي بصورة اعم على العالم وجعل اوروبا هي المنطلق في جميع العلوم والسياسات الاقتصادية ، لذلك فان كل العالم الذي يشكل المسلمون الاكثرية ان يأخذوا هذه المقررات مأخذ الجد رافضين تطبيقها ليس دعماً لسيادتهم الوطنية فحسب وانما للدفاع عن قيمتهم الثقافية والروحية.

٥. ومن المفرح والمؤسف في الوقت نفسه ان نجد مثل الفاتيكان هو الاكثر شجاعاً و وضوحاً في مقارعة مفاهيم مؤتمر القاهرة للسكان بينما ممثلو البلدان العربية الاخرى اكتفوا بصيغة عامة شاملة بالقول بالتحفظ على الفقراء التي تخالف احكام الشريعة الاسلامية عند التطبيق الميداني وبحسب الحاجة. قلنا من المفرح لان الفاتيكان الممثل للمسيحية قد نبرئ في هذا المؤتمر لمقارعه المفاهيم المطروحة وكأنه ممثل لوجهة نظر الاديان السماوية الموحدة وقلنا من المؤسف لان الملاحظ عن المسلمين تخلفهم بطرح وجهة نظر الاسلام في هذه المسألة الخطيرة وانزوائهم وراء صياغات التحفظ بدون اعطاء محتوى لتحفظاتهم.

المشكلة الاقتصادية

ان أصل هذه الأطروحة هو الفكر الليبرالي وضمن تطوره الفكر الليبرالي في المراحل التاريخية المتعددة لنشوء الرأسمالية منذ الشكل الكلاسيكي مروراً بالرأسمالية الصناعية وحتى عولمة العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية النقدية في عالمنا المعاصر الذي سيطر الفكر الليبرالي على اذهان ومخططي السياسة الاقتصادية لأقطار العالم بمختلف تياراته واتجاهاته.

ان جوهر المشكلة الاقتصادية كما طرحها مالثوس هو تبيان العلاقة الكمية بين الموارد المادية المتاحة وبين سكان السكان وبزيادتهم فلاحظ بشكل علمي ان هنالك علاقة بين نمو السكان والموارد الموضوعة لغرض النشاط الاقتصادي.

ان السكان يزدادون في متوالية هندسية هي: (١-٢-٤-١٦-٦٤-...).

بينما السكان فزيادتهم بمتوالية عددية هي: (١-٢-٤-٦-٨-١٠).

لذا فمع الزمن تحصل فجوة تزداد اتساعاً مع الزمن.

ويستمر منظر المشكلة الاقتصادية في محاججة الموضوع بالقول ان تشريع وتيرة لمنع نمو الموارد امر يصعب تحقيقه بسبب ندرتها النسبية أما السكان فيمكن الوقوف بوجه نموهم.

لقد اشارت المالثوسية في شكلها الكلاسيكي القديم (مالثوس) الى ان الطبيعة تكفلت العلاج فالكوارث والفيضانات والحروب والاوبئة ماهي الا ادوات طبيعية لمعالجة زيادة السكان وان حدوث هذه الظواهر هو امر طبيعي من منظور الفكر المالثوسي.

ولكن مع تقدم الحضارة و ازدياد الوعي الانساني بشكله العام وتطور وسائل الاتصال والمعلومات صار من الصعب جداً على دعاة المالثوسية التبشير بإيجابية الحروب والمجاعة والاوبئة والكوارث الاخرى لذلك التجاء الفكر الليبرالي المعالجة الموضوع بأساليب جديدة فدعوا الى تنظيم زيادة السكان وتخطيطه بالسماح بعمليات الاجهاض ولو ان ذلك يجري في مجالات ضيقة لما له من نظرة عدوانية للإنسان وكرامته وامتهن لوجوده على هذه الارض.

بعد الوتائر المتسارعة لنمو السكان والاحتمالات المستقبلية له في ان سكان سيبلغ تعداده ستة مليارات نهاية العقد الاول للقرن الواحد والعشرين ، صار على منظري الفكر الليبرالي ان يبشروا و يدعوا و يضغطون على كل الحكومات في ايجاد اجواء ملائمة للمالثوسية معاصرة تهدف الى احلال عملية الاجهاض بشكل يكتسب القانونية كما ارعو ويدعون الترويج لوسائل اخلاقية وسلوكية بالنسبة للشباب وبخاصة في دور المراهقة بهدف التقليل من قابلية الاخصاب بهدف خفض الزيادة السكانية .

ان الاختصاصات في علم الاقتصاد ومنظري الفكر الاقتصادي يرون ان معالجات الفكر الليبرالي التي توجهها مقررات مؤتمر القاهرة وتوصياته لا تعدو ان تكون معالجات منطلقة من جانب الطلب. بينما اقتصاديات جانب العرض ظلت بعيدة عن متناول هؤلاء المنظرين.

لقد اوضح التطور الفكر الاقتصادي منذ مدارسه القديمة اليونانية والرومانية والعصور الاقتصادية والرأسمالية في مختلف مراحلها ان المدارس الاقتصادية انطلقت في التحليل الانصاري اما من العرض او الطلب.

ويلاحظ كذلك ان الفكر الليبرالي اذا كان في المراحل الاولى لتطور الرأسمالية ينطلق من اقتصاديات العرض (ساي- ادم سمث- ريكاردو) فانه اي الفكر الليبرالي ومنذ المدرسة النمساوية (الحدية) انتقل الى المعالجات من جانب الطلب حتى تطور بشكل كبير في النظرية الكنزية.

والملاحظ ان الكنزية قد استنفذت قواها ولم تعد صالحة للتطور اللاحق للعالم الليبرالي المعاصر وبخاصة في الستينات حيث ظهرت وتطورت بوادر التضخم الركودي ثم اتجاه مستشارو رونالدو ريكان الى العودة لمعالجات اقتصاديات العرض في التحليل الاقتصادي.

ان وجهة نظر الاسلام في المشكلة الاقتصادية هو عدم الاقرار بوجود مشكلة كهذه حيث ان نعم الله المسخرة للبشر غير قابلة للعد والحصر ﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ﴾[1] ان الخالق سبحانه عز وجل قد سخر هذه النعم عندما وضع الطبيعة وموارداها بعوالمها الثلاث : النبات - الحيوان- المعدن الموضوعة تحت تصرف خلفائه في الارض، وقد وضع البشر لعمارة الارض استمرارا وضمانا لواجبهم في عبادة الخالق ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ هكذا اطلق الخالق عز وجل يد الانسان المستخلف في الارض من اجل تطوير الموارد المسخرة وتعمير الارض (التنمية الاقتصادية الشاملة) فان حصل فجوة بين الموارد وبين البشر فلا يمكن عدها ضمن سياق المذهب الاقتصادي الاسلامي الا ظواهر عرضية مردها تقصير المستخلف فرداً كان او جماعة او دولة في مهمتهم الاستخلافية[2]، هكذا تصبح معالجات الفكر الليبرالي للمشكلة الاقتصادية وبالتالي للسكان والتنمية الا معالجات تهدف الى التدخل في مهمة الخلق الاساسية للبشر وللموارد المادية المسخرة اليه.

هوامش البحث

(١) القرآن الكريم.

(٢) انظر قانوني التسخير والاستخلاف، فاضل الحسب، ظاهرة الاغتراب بين الفكر الوضعي والإسلامي، عمان قيد النشر.

(٣) تقرير مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية للفترة ١٩٩٤/٩/٤.